الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 31 مارس 2026

من النائب مريم الشريف
دائرة: وادي الليل - منوبة
عضو مجلس نواب الشعب

واردات عدد .....
31 مارس 2026 B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

ع / ط: السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

إلى السيد وزير الصحة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستوروالفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: مراجعة سقف استرجاع المصاريف على المرض ومراجعة الأمراض المتكفل بها.

تحية طيبة وبعد،

في ظلّ الأزمة المتفاقمة التي يشهدها نظام التأمين على المرض في تونس، والتي انعكست سلبًا على ضعف سقف استرجاع المصاريف الطبية ومحدودية قائمة الأمراض المتكفّل بها، بالتوازي مع تدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع كلفة العلاج، حيث يتحمّل المواطن اليوم ما يفوق 45% إلى 50% من إجمالي الإنفاق الصحي من ماله الخاص، في مقابل نسب استرجاع لا تتجاوز في عديد الحالات 40% إلى 70%، فضلًا عن عدم مراجعة سقوف الاسترجاع منذ سنوات رغم التضخّم الصحي الملحوظ،

وحيث تعاني الصناديق الاجتماعية، وعلى رأسها الصندوق الوطني للتأمين على المرض، من عجز مالي هيكلي متفاقم، إذ تشير التقديرات إلى تجاوز العجز الإجمالي لعدة مليارات من الدنانير، وهو ما أثّر بشكل مباشر على قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤمنين ومقدّمي الخدمات الصحية،

وبالتالي نتقدّم إليكم السيد وزير الصحة بالأسئلة التالية:

1. ما هي الأسباب الحقيقية لتعطّل مراجعة سقف استرجاع المصاريف بما يتلاءم مع الكلفة الحقيقية للعلاج؟

2. ما هي المعايير المعتمدة في تحديد قائمة الأمراض المتكفّل بها، ولماذا لم يتم تحيينها لتشمل أمراضًا مكلفة ومتزايدة الانتشار؟
3. ما مدى تقدّم إصلاح منظومة التأمين على المرض، خاصة فيما يتعلق بضمان استدامة تمويل الصندوق الوطني للتأمين على المرض؟
4. ما هي الإجراءات العاجلة للتقليص من العبء المالي المباشر على المواطن، وخطة الوزارة لمعالجة العجز المالي للصناديق الاجتماعية دون المساس بحقوق المؤمنين، والآجال الدقيقة لمراجعة سقوف الاسترجاع وتوسيع قائمة الأمراض المتكفّل بها؟

وفي هذا الإطار، نؤكّد على ضرورة تحمّل المسؤوليات بخصوص هذا التعطّل الذي مسّ بشكل مباشر الحق الدستوري في الصحة، ونطالب بتقديم برنامج إصلاحي واضح ومؤطّر زمنيًا، في إطار الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

عضو مجلس نواب الشعب

مريم الشريف